واقع الشراكة السياسية في السودان

ديناميات التحالف ومعوقات الشراكة

ورقة قدمت لندوة "الشراكة السياسية في الوطن العربي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان. ١٩ – ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

عبده مختار موسى

بروفيسر في العلوم السياسية/ السودان

drmukhtar60@gmail.com

https://drive.google.com/file/d/117Bwa536hiyTWfng5DEgis2M2dbgjU28/view?usp=drive_link

mukhtar@oiu.edu.sd

https://orcid.org/0000-0002-5927-8344

تنطلق هذه الورقة من سؤال محوري هو: لماذا تفشل الشراكة السياسية في السودان؟

وتنطلق من فرضية هي: أن البنية الحزبية والعقلية السياسية في السودان تشكل عائقا أساسياً في طريق الشراكة السياسية.

مدخل:

مناقشة هذه الفرضية والإجابة على هذا السؤال تستلزم النظر في التركيبة السياسية من حيث كيف تشكلت وما هي القوى المكوِّنة لها، وخلفيات الطبقة السياسية، والبنية الحزبية وبنية النظام السياسي، والديناميات التي تؤثر على السلوك السياسي وعلى الشراكة السياسية.

لذلك تدرس هذه الورقة واقع الشراكة السياسية في السودان من خلال دراسة التجربة الديمقراطية/الحزبية/البرلمانية في فتراتها الثلاث (١٩٥٦ – ١٩٥٨)، (١٩٦٥ – 1969) و(١٩٨٦ – ١٩٨٩) وفحص التحالفات السياسية والإئتلافات الحزبية والتكتلات البرلمانية ثم الاختلافات والانشقاقات التي أضعفت الأحزاب وأضعفت التجربة البرلمانية وأضعفت الممارسة الديمقراطية مما أدى إلى تدخل الجيش في السياسة من خلال عدة انقلابات عسكرية حكم من

خلالها الجيش أكثر من أربعة أضعاف ما حكمت الديمقراطية. ثم تحاول الورقة تشريح أسباب سقوط التحالفات والتكتلات وسقوط الديمقراطية نفسها. ثم تحاول اقتراح معالجة للخلل في البنية الحزبية وبنية العقل (السياسي) والثقافة السياسية بوصفها تشكل إحدى مطلوبات البنية التحتية لاستدامة الديمقراطية.

تعاني الأحزاب السياسية السودانية من المشكلات ذاتها التي تعانيها الأحزاب السياسية في معظم الدول العربية، وتكاد تشترك في سمات واحدة. فالأحزاب في الدول الغربية أفرزتها تجربة اجتماعية تاريخية طويلة لم تتوافر للأحزاب العربية والسودانية. فبينما خرجت الأحزاب السياسية في الغرب من رحم البرلمان (الكتل البرلمانية والأجنحة البرلمانية وجماعات الضغط والمصلحة والممارسة الديمقراطية) نجدها في السودان قد خرجت من الحركة الوطنية ورد فعل للاستعمار وترعرعت في كنف الطائفية واحتوتها القبلية. ينطبق هذا على الأحزاب الرئيسة الكبيرة (التقليدية) التي قادت السودان للاستقلال – لا سيما حزب الأمة (طائفة أنصار المهدي) والأحزاب الاتحادية – التي كانت تنادي بالاتحاد مع مصر واتحدت (في اجتماع بالقاهرة عام ١٩٥٣) وشكلت الحزب الوطني الاتحادي (يستند إلى طائفة الختمية – إحدى الطرق الصوفية الرئيسة في السودان).[١]

باستقراء تجربة الأحزاب السياسية السودانية منذ الاستقلال (١٩٥٦) نلاحظ أنها تتحمل الجزء الأكبر في حدوث الإنقلابات وفي اضطراب الحياة السياسية في السودان. ففي عام ١٩٥٨ سلّم حزب الأمة (بقيادة عبد الله خليل، رئيس الوزراء) السلطة للجيش (الفريق ابراهيم عبود) عندما أدرك أن هناك نُذر تآمر من حليفه في السلطة (حزب الشعب الديمقراطي) للتحالف مع الحزب الوطني الاتحادي للإطاحة به.[٢] وفي منتصف الستينات من القرن العشرين أدت الأزمة السياسية/الدستورية التي تم على إثرها طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان وأعادتهم المحكمة ورفضت الحكومة تنفيذ أمر المحكمة أدى – ضمن عوامل أخرى – إلى قيام انقلاب عسكري

[١] تكون الحزب الوطني الاتحادي من عدة أحزاب اتحادية – التي كانت تنادي بالاتحاد مع مصر. شملت الأحزاب الاتحادية: حزب الأشقاء (بزعامة اسماعيل الأزهري، تأسس عام ١٩٤٣)؛ حزب الاتحاديين (بزعامة حماد توفيق، تاسس عام ١٩٤٣)؛ حزب وحدة وادي النيل (تأسس ١٩٤٥)؛ حزب الأحرار الاتحاديين (تاسس عام ١٩٤٤، انشق فيما بعد إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين، اندمج الأخير مع الحزب الوطني الاتحادي (١٩٥٣)؛ وحزب الجبهة الوطنية (جماعة المنشقين عن الأشقاء من كبار رجال طائفة الختمية). انشق الحزب الوطني الاتحادي في عام ١٩٥٥ حيث خرج منه حزب الشعب الديمقراطي ثم عاد وتوحد مرة أخرى – حزب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي – وشكل الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي تعرض لانشقاقات كثيرة في فترة حكم الانقاذ (الحركة الإسلامية) في تسعينات القرن العشرين وما بعدها.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول فشل الحكومة الحزبية وتسليمها السلطة للجيش أنظر: جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان: ١٨٤٠-٢٠٠٨، ط٢، الخرطوم، (د.ن)، ٢٠١٠، ص ص ٩٠٧ – ٩٣٠.

بقيادة جعفر نميري. وفشلت التجربة الحزبية (الديمقراطية) الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩) في مواجهة الأزمات: فقد زحف المتمردون الجنوبيون شمالاً صوب المدن الشمالية، واستفحلت الضائقة المعيشية وأزمة الوقود والمحروقات، مقروناً ذلك بمذكرة رفعها الجيش للحكومة للتعامل مع الأزمات بحسم. ومع ضعف الأحزاب التقليدية وعدم جديتها في مواجهة قضايا الجماهير عجل الوضع بموت التجربة الديمقراطية والتي نعاها من داخل البرلمان الراحل الشريف زين العابدين الهندي – أحد أقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي. لذلك يرى البعض أنه "لو لم تستولي الجبهة الإسلامية على الحكم (عام ١٩٨٩) لانقضّت عليها جهة أخرى".[٣]

خلفيات التحالفات الحزبية/البرلمانية في السودان:

ترجع جذور التحالفات في داخل البرلمان السوداني قبيل وعند وبعيد الاستقلال وما حدث من تجاذبات بين الحزبين الكبيرين (الأمة والوطني الاتحادي) حيث كان حزب الأمة ينادي بالاستقلال التام عن بريطانيا ومصر (الحكم الثنائي)، بينما كان الحزب الوطني الاتحادي ينادي – قبل الاستقلال – بالاستقلال من بريطانيا لكن تحت التاج المصري – أي بالاتحاد مع مصر. غير أن البرلمان صوّت بالأغلبية لصالح الاستقلال التام (في ١٩٥٥/١٢/١٩) وتم الإعلان الرسمي للاستقلال (إنزال علمي دولة الحكم الثنائي ورفع علم السودان) في ١٩٥٦/١/١م.

الأحزاب والتحالفات في الديمقراطية الأولى:

بدأت الديمقراطية الأولى قبيل حصول السودان على استقلاله حيث تمت في عام ١٩٥٣ بناءً على اتفاقية "تقرير المصير" لعام ١٩٥٣، أي أنها جرت تحت إشراف الحكم البريطاني. يعني ذلك ملاحظة أن البرلمان الذي أعلن الاستقلال هو برلمان منتخب على أساس انتخابات ديمقراطية.

تم تشكيل لجنة الانتخابات من سبعة أعضاء برئاسة العضو الهندي وأول عمل قامت به هو رفع الدوائر التي تجري فيها الانتخابات المباشرة من ٣٥ دائرة إلى ٦٨ دائرة، وأخيراً أشرفت على عملية الانتخابات العامة التي أجريت في نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٣م، وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية مقاعد البرلمان، فقد حصلوا على واحد وخمسين مقعداً من مقاعد النواب البالغ عددهم سبع وتسعون مقعداً في البرلمان (مجلس النواب) وثلاثة مقاعد في

[٣] عبده مختار موسى، "**تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٦) ربيع ٢٠١٠، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة، بيروت، ص ١٥٨.

مجلس الشيوخ، في حين حصل الحزب الجمهوري الاشتراكي على ثلاثة مقاعد في مجلس النواب، ولم يحصل على أي مقعد في مجلس الشيوخ. أما مجموعة المستقلين غير الحزبيين فقد فازت بسبعة مقاعد فقط، أما الحزب الشيوعي فلم يحظ إلا بمقعد واحد فقط. وجرت العادة أن تعيين الأحزاب كبار أعضائها الذين لم يوفقوا في انتخابات البرلمان بدلاً عن تعيين المتعلمين لسد النقص في كفاءات البرلمان المؤهلة.[٤]

وعقدت أول جلسة للبرلمان السوداني بمجلسيه (النواب والشيوخ) في الأول من يناير عام ١٩٥٤م، وبعد إلقاء الحاكم العام خطابه شرع كل مجلس في اختيار رئيس له، فاختار مجلس النواب بابكر عوض الله رئيساً، واختار مجلس الشيوخ أحمد محمد ياسين رئيساً له. وتمثلت الخطوة التالية في انتخاب مجلس النواب لرئيس الوزراء حيث أُنتُخِب السيد/ إسماعيل الأزهري ورئيس الحزب الوطني الاتحادي صاحب الأغلبية. وبعدها اختار الأزهري نوابه في قائمة رفعها إلى الحاكم العام. وهكذا تشكلت أول حكومة سودانية من الاتحاديين أصحاب الأغلبية. وقد شرعت الحكومة الجديدة في سودنة الوظائف التي يتوقف عليها تقرير المصير، وهو الهدف الأساسي للحكومة حيث تم سودنة جميع الوظائف المدنية والعسكرية. وبخصوص تقرير المصير فقد طلبت الحكومة السودانية من دولتي الحكم الثنائي الموافقة على طريقة الاستفتاء الشعبي المباشر وليس بواسطة الجمعية التأسيسية.[٥]

ولما أيقنت الأحزاب السودانية أن تقرير المصير سيكون بمقتضى استفتاء شعبي فكرت في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان. وفي ٢٦ ديسمبر عام ١٩٥٥م انتخب البرلمان خمسة من رجالات السودان البارزين ليكونوا أول أعضاء مجلس سيادة في السودان ليحل محل الحاكم العام وتؤول له رئاسة الدولة.

وفي عام ١٩٥٥م استطاعت المعارضة بواسطة الخلافات داخل الحزب الوطني الاتحادي واستغلالها وخروج حزب الشعب الديمقراطي بقيادة ميرغني حمزة، حيث أطاحت المعارضة بحكومة الأزهري. لكنها فشلت في الحكم بعد يومين، إذ عاد البرلمان إلى تأييد الحزب الوطني الاتحادي وأصبح حزب الشعب الديمقراطي حليفاً لحزب الأمة. ومرة أخرى سقطت الحكومة بعد وقوف بعض أعضاء الوطني الاتحادي مع المعارضة. وفي يوليو ١٩٥٦م استبدلت حكومة الوطني الاتحادي بحكومة ائتلافية من أعضاء حزب الأمة وحزب الأحرار الجنوبي وحزب الشعب الديمقراطي.[٦]

---

[٤] ابراهيم الحاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، ص٦٦

[٥] www.mf.gov.sd

[٦] مذكرات عبد اللطيف الخليفة، ١٩٤٩م – ١٩٦٩م، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم، ١٩٩٢م، ص١٢٦

وفي أوائل ١٩٥٨م حلّ ميعاد الانتخابات العامة الثانية وكان الوطني الاتحادي في المعارضة، وتكونت لجنة الانتخابات بعد اطمئنان الوطني الاتحادي على حيادية الانتخابات. وقامت الحكومة بوضع تقسيم جديد للدوائر الانتخابية. وهذا التقسيم كان مغايراً لما وضعته لجنة الانتخابات، واتهم الوطني الاتحادي الحكومة بإعطائها الجنسية للأجانب وذلك لتوسيع عدد الناخبين وذلك لمصلحة أحزاب الحكومة القائمة، وجاءت نتائج الانتخابات الثانية عام ١٩٥٨م لصالح حزب الأمة بـ ٥٣ دائرة وحزب الأحرار الجنوبي ٣٧ دائرة. ويلاحظ أن الحزب الوطني الاتحادي فاز بدوائر الخريجين. **ومع عدم تمكن أي حزب من إحراز أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة لوحده تم تشكيل حكومة إئتلافية من حزب الأمة والشعب الديمقراطي** وأصبح الوطني الاتحادي في المعارضة الذي اتهم السيد/ الصديق المهدي بمحاولة الإئتلاف معه، وذلك عقب بعض الخلافات في حزب الشعب الديمقراطي، حيث **كان ينقص تلك الحكومة الإئتلافية عدم التناسق والانسجام في العمل معه في داخل مجلس الوزراء.**

وهكذا كانت هنالك محاولات أخرى للائتلاف غير محاولة الصديق المهدي، حيث كانت هنالك محاولة للائتلاف بين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي لتشكيل حكومة قومية (وطنية). ونسبة لذلك قدم بعض وزراء حزب الأمة استقالاتهم على رأسهم محمد أحمد المحجوب المحجوب ونقد الله وابراهيم أحمد. وبعد يومين من تلك الاستقالات استلم الفريق/ ابراهيم باشا عبود السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م.[٧]

الشراكة السياسية في الحكومات الديمقراطية الثلاث:

١. واقع التحالفات في فترة الحكم الديمقراطي الأول (١٩٥٦ – ١٩٥٨):

بعد الاستقلال تشكّلت حكومة برلمانية – على النمط البريطاني – وقد تشكلت من إئتلاف حزبي الأمة والوطني الاتحادي. لكن سرعان ما نما هاجس لدى حزب الأمة بأن الحزب الوطني الاتحادي كان قد تخلى عن دعوته للاتحاد مع مصر في آخر لحظة – قبيل الاستقلال – من قبيل التكتيك وأنه قد بدأ يعمل في اتجاه الاتحاد مع مصر. وقد تم ذلك في اجتماع ضم مبارك زروق وصلاح سالم في القاهرة علاوة على تصريحات صحيفة النيوزويك عام ١٩٥٣ والتي جاء فيها أن السودان "إذ نال استقلاله فإنه سوف يعود ويتحد مع مصر."[٨]

---

[٧] مذكرات عبد اللطيف الخليفة ١٩٤٩م — ١٩٦٩م، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢

[٨] جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان (١٨٤٠ – ٢٠٠٨)، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، ط٢، ٢٠١٠، ص ص ٨٩٩ – ٩٠٠.

إنطلاقا من هذا الهاجس تحركت القوى الاستقلالية نحو الحكم وذلك باسقاط حكومة الأزهري (الوطني الاتحادي) وتشكيل حكومة القوة الاستقلالية التي اعتبرت نفسها حارسة لاستقلال السودان. وأثناء رحلة السيد اسماعيل الأزهري إلى بريطانيا في نهاية يونيو ومطلع يوليو ١٩٥٦ نشرت جريدة التايمز اللندنية في ٢ يوليو ١٩٥٦ مقالاً قالت فيه أن حكومة الأزهري الإئتلافية تعاني. عاد الأزهري إلى السودان في ٤ يوليو ١٩٥٦، وانعقد مجلس النواب في صبيحة اليوم التالي وتقدم أحد أعضاء مجلس النواب بطرح الثقة في رئيس الوزراء. [٩] وبعد تثنية الاقتراح جرى التصويت بالثقة على حكومة الأزهري التي سقطت بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٣١ صوتاً. وشكّل السيد عبد الله خليل (عن حزب الأمة) الوزارة بالتحالف مع حزب الشعب الديمقراطي والحزب الجمهوري الاشتراكي. وبذا تم القضاء على أي أمل في الوحدة بين السودان ومصر حيث أن الحكم أصبح في يد المعسكر الاستقلالي الذي تعاون بصورة مطلقة مع الإدارة البريطانية منذ بدايات الصراع العلني مع مصر عقب ثورة ١٩٢٤. فتشكلت الحكومة الإئتلافية الأولى (١٩٥٦ – ١٩٥٧)، والثانية (١٩٥٧ – ١٩٥٨).

رأى رئيس الوزراء عبد الله خليل أن حليفه في الائتلاف (حزب الشعب الديمقراطي) قد بدأ يتحرك نحو التحالف مع أحد أحزاب المعارضة وهو حزب الوطني الاتحادي. وقد تلقى عبد الله خليل رسالة من سفير السودان في القاهرة يقول فيها أن وفد الأحزاب الاتحادية بقيادة الأزهري (الوطني الاتحادي) وقد عقدوا اجتماعا مع جمال عبد الناصر واتفقوا على اسقاط الحكومة في جلسة البرلمان بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. عاد عبد الله خليل في ٧ نوفمبر ١٩٥٨ ووجد نواب حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي قد قرروا اسقاط الحكومة عند استئناف جلسات البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. ولكن النواب الاتحاديين عقدوا العزم على حضور جلسات البرلمان خارج مبنى البرلمان (في ميدان عبد المنعم) في ١٦ نوفمبر ١٩٥٨، وأعلنوا سحب الثقة عن الحكومة واسقاطها. إلا أنهم أصبحوا في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ والجيش قد استولى على السلطة وحل مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية وأعلن حالة الطوارئ وأوقف الصحف وعطّل بالدستور. [١٠]

[٩] معالم الحركة الوطنية السودانية، ص ٥٥، في: جمال الشريف، المرجع السابق، ص ٩٠٠.
[١٠] جمال الشريف، المرجع السابق، ص ص ٩٠٩ – ٩١٠.

هذا يعني أن خليل سلّم السلطة للجيش. وهذا يعني أن البلاد كانت في فوضى وأن الممارسة السياسية لهذه الأحزاب في البرلمان وخارجه هي التي أدت إلى وأد أول تجربة ديمقراطية في السودان بعد الاستقلال. تولى الفريق إبراهيم عبود السلطة ومارس حكما عسكريا صادر فيه الحريات وعطل الدستور والأحزاب لكن كانت نهايته في أكتوبر ١٩٦٤ على يد انتفاضة شعبية شاركت فيها كل قوى المجتمع المدني بسلاح الإضراب والمظاهرات والعصيان المدني. (غير أن تفاصيل هذا الحكم العسكري لا تقع ضمن اهتمام هذه الورقة أو موضوعها).

٢. الفترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥ – ١٩٦٩):

عمل الصادق المهدي في فترة الديمقراطية الثانية أكتوبر ١٩٦٥– ١٩٦٩ على إقصاء محمد أحمد محجوب – الدبلوماسي الضليع – من رئاسة الوزارة (عند إكمال الصادق المهدي الثلاثين من عمره). أدى ذلك لإنقسام حزب الأمة إلى جناحين أحدهما برئاسة الصادق المهدي، والثاني بقيادة عمه الإمام الهادي المهدي. كما أدى ذلك لإضعاف حزب الأمة لأنه فقد العديد من الدوائر الجغرافية منها عشر في دارفور وكردفان.

كما كان لإنقسام حزب الأمة أثراً كبيراً في عدم إستقرار الفترة الديمقراطية الثانية لأنه تسبب في قيام عدة حكومات إئتلافية، الأولى بين جناح الإمام الهادي والحزب الوطني الإتحادي، والثانية بين جناح الصادق والإتحادي، والثالثة بين جناح الإمام والإتحادي الديمقراطي. وقد تحالف الصادق المهدي مع جبهة الميثاق الإسلامي في الترويج لمشروع الدستور الإسلامي عام ١٩٦٨. وقد تسبب عدم الإستقرار السياسي الذي نتج من تعدد الإئتلافات والإهتمام بالدستور الإسلامي والأزمة الدستورية الناتجة عن حل الحزب الشيوعي في تجاهل التنمية وحل مشكل الجنوب مما أدى لإنقلاب مايو ١٩٦٩[١١].

٣. الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ – ١٩٨٩):

بالنسبة لآخر حكومة ديمقراطية في الثمانينات (١٩٨٦ – ١٩٨٩) فهناك مقولات تتردد في السودان تقول بفشل الأحزاب في التنمية بينما نجحت الحكومات العسكرية. والتبرير السائد

[١١] بابكر عباس الأمين، الحوار المتمدن، العدد (٢٧٦٣)، ٢٠٠٩/٩/٨.

في الخطاب السياسي والإعلامي هو أن هذه الحكومات الحزبية، أو الأحزاب، "لم تجد الفرصة الكافية". لكن من المؤسف أن هذه الحكومات هي التي لم تعط لنفسها الفرصة حيث كانت تحمل عوامل فنائها في داخلها – ضعيفة ومتصارعة وفق تحالفات وإئتلافات متغيرة أنتجت حكومات غير متجانسة ونظام سياسي غير مستقر؛ وتكفي الإشارة إلى أنه في خلال ثلاث سنوات فقط كانت هناك خمس حكومات في آخر تجربة ديمقراطية!! بل كانت هناك حكومة مدتها أقل من عام! وفيما يلي تقدم هذه الورقة خلاصة تاريخية لآخر حكومة ديمقراطية منتخبة في العهد الحزبي الثالث (١٩٨٦ – ١٩٨٩):

على الرغم من أن حكومة الصادق المهدي كانت حكومة منتخبة من الشعب بصورة ديمقراطية لكنها شهدت صراعات وعدم استقرار. كما استمر التمرد وفشلت بعض المحاولات في التفاوض معه مثل اتفاقية الميرغني/قرنق في نوفمبر ١٩٨٨ وقبلها إعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦ بين التحالف الوطني لإنقاذ البلاد والحركة. وقد تشكلت عدة حكومات في فترة قصيرة:[١٢]

١/ حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦– ١٩٨٧):

بموجب الانتخابات سلم الجيش السلطة للشعب من خلال ممثلين في الجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة وترأس الصادق المهدي حكومة إئتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي . في يونيو ١٩٨٦ قدّم رئيس الوزراء الصادق المهدي خطابا تعهد فيه بالالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وعقد المؤتمر الاقتصادي الأول من أجل النهوض والإصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٨٦. لكن تدهورت الأوضاع الاقتصادية وزاد الأمر سوءً حيث رفعت الحكومة الأسعار في مارس ١٩٨٧ وظهرت **صراعات بين الأحزاب المشاركة في الحكومة.** وحاول المهدي إجرء إصلاحات اقتصادية لكن استدعى ذلك إجراء تعديل وزاري فأعفى الوزراء في مايو ١٩٨٧.

٢/ الوزارة الإئتلافية الثانية (أغسطس ١٩٨٧ – مارس ١٩٨٨):

تشكلت برئاسة الصادق المهدي وعاد نفس الوزراء ما عدا وزير التجارة (محمد يوسف أبو حريرة) الذي كان في خلاف مع المهدي. وتعهد المهدي للشعب بتنفيذ ميثاق الانتفاضة وأقام وزارة للسلام لمتابعة تنفيذ مؤتمر كوكادام وحل مشكلة الجنوب.

٣/ حكومة الوفاق الوطني (مارس ١٩٨٨ – ديسمبر ١٩٨٨):

---

[١٢] عبده مختار، "هل أساءت الأحزاب السياسية للديمقراطية؟"، مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم، ٢٠١٣/١/٩، في كتاب: عبده مختار موسى، مقالات في السياسة والمجتمع، الأردن: دار الجنان، ٢٠١٥،ص ص ٧٤ – ٧٨

تصاعدت الحرب الأهلية وساء الوضع الاقتصادي فتقدم الصادق المهدي بخطاب للشعب من داخل البرلمان (١٥ مارس١٩٨٨) مطالبا فيه بإعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة وفق برنامج جديد. وفي الخطاب اعتراف ضمني بفشل حكومته السابقة. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الأمة والاتحاي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية إلى "ميثاق الوفاق الوطني" وقد رفضته الجبهة الإسلامية القومية في البداية وأخيرا خضعت حكومة الصادق لشروط الترابي بتعديل القوانين وذلك على حساب موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وهكذا أعلن الصادق المهدي في أواسط مايو ١٩٨٨ تشكيل حكومته الإئتلافية الثالثة التي ضمت (٩) وزراء من حزب الأمة و(٦) للحزب الاتحادي الديمقراطي و(٥) وزراء للجبهة الإسلامية القومية و(٥) وزراء للأحزاب الجنوبية، ووزير واحد من الحزب القومي السوداني بالإضافة إلى الفريق (م) عبد الماجد حامد خليل الذي تم تعيينه وزيراً للدفاع (مستقل).

تدهور الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ حيث أصبح الاقتصاد يعتمد على المعونات والقروض الخارجية. وخضع الاقتصاد لشروط صندوق النقد الدولي، وتعمقت تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية وزاد الأمر سوءً بالفيضانات والسيول (خريف ١٩٨٨) وزادت ندرة السلع وارتفعت الأسعار وخرجت مظاهرات طلابية تهتف (لن تحكمنا حكومة الجوع، لن يحكمنا السوق الأسود).

٤/ **حكومة الإئتلاف مع حكومة الجبهة الإسلامية القومية** (ديسمبر ١٩٨٨– فبراير ١٩٨٩):

انهارت الحكومة الثالثة بعد انسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي منها فسعى الصادق المهدي لتشكيل حكومة رابعة حيث شكلها من حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية وبعض الجنوبيين والشخصيات المستقلة. فاستقال عبد الماجد حامد خليل بسبب إشراك الجبهة الإسلامية في الحكومة الجديدة وطالب بإيجاد حلول للتصعيد العسكري في الجنوب.

وعقدت القيادة العامة للجيش مؤتمرا لمناقشة الوضع في الجنوب. لكن انحرف المؤتمر لمنقاشة القضايا السياسية، ورأي الجيش أن هناك تهديدا لمكاسب الشعب ووحدته الوطنية، فرفع مذكرة لحكومة الصادق المهدي في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وطالب بالمزيد من الدعم العسكري والسياسي. اعترف الصادق بما جاء في المذكرة خاصة (انشطار الجبهة الداخلية) وتعهد بمعالجة الأوضاع.

٥/ **حكومة الجبهة الوطنية المتحدة** (مارس ١٩٨٩ – يونيو ١٩٨٩):

خاطب رئيس الوزراء، الصادق المهدي، الجمعية التأسيسية في ٢٧ فبراير ١٩٨٩ وتحت ضغط مباشر وغير مباشر من القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية أعلن استعداده لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التي تلبي تطلعات القوى السياسية كافة. وسط هذه الضغوط أعلن رأس الدولة (أحمد الميرغني) إعفاء الوزراء وشكّل الصادق المهدي حكومة

"الجبهة الوطنية المتحدة": شملت (٨) وزراء من حزب الأمة، (٦) للإتحاديين، (٤) للأحزاب الجنوبية، وزير للحزب القومي، وواحد لليسار، ووزيرين للاتحادات النقابية والمهنية، وشخصية قومية لوزارة الدفاع.

في ١٦ يونيو أعلنت القوات المسلحة أنها رصدت محاولة إنقلابية خططت لها بعض العناصر المايوية للاستيلاء على السلطة وإعادة نميري للحكم. وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قاد العميد عمر حسن أحمد البشير إنقلابا عسكريا ناجحا أطاح في بحكومة الصادق المهدي الديمقراطية وشكل حكومة تحت اسم حكومة "الإنقاذ الوطني".[١٣]

بنية الأحزاب السياسية في السودان:

من تلك الخلفية – في التحالفات والتكتلات والانشقاقات – يتضح أن جوهر أزمة الشراكة السياسية يكمن في البنية الحزبية في السودان.

بما أن النظام السياسي يقوم على الأحزاب، فإن هذا النظام السياسي يتأثر بالبنية الحزبية القائمة. ومن استقراء تاريخ الأحزاب السياسية في السودان يُلاحظ أن البنية السياسية هشة. فمعظم الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية لا تتوافر في تركيبتها وخصائصها سمات "الحزب السياسي".

تشترك الأحزاب السياسية في سمات عامة مع كثير من الأحزاب في العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة. ومن هذه السمات:

١. ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسِّسه، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه شخصنة الأحزاب العربية، وينجم ذلك عادةً عن غياب الديموقراطية داخل الأحزاب فلا توجد انتخابات داخلية لتجديد القيادة والتداول السلمي للسلطة.
٢. شيوع ظاهرة التحزُّب على حساب ظاهرة الحزبية، فأغلب منتسبي الأحزاب العربية لا تجذبهم البرامج الحزبية، وإنما الولاء لشخص لديه تأثير معين.

[١٣] عبده مختار، المصدر السابق.

٣. التشرذم والانشقاق: وهذه ظاهرة تتميز بها الظاهرة الحزبية في السودان أكثر من أية دولة أخرى. ويكفي أن في السودان أكثر من (١٠٠) حزب سياسي، منها (٨٣) مسجل تسجيل رسمي. بعض هذه الأحزاب "متناهية الصغر" ولا تأثير لها على الواقع السياسي.

٤. في الحالة الغربية تعبِّر فيها الأحزاب عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين أحزاب حاكمة وأخرى تلعب دور المعارضة " ومثل هذا التصور للعمل الحزبي قد افترض بداية الانطلاق من فكرة القبول بوجود الآخر وهي فكرة غير مُتَجذِّرة في الممارسة السياسية العربية ".

٥. ضعف التعبئة الجماهيرية وعمليات التجنيد والتنشئة (recruitment and political socialization): ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الجماهير في برامج الأحزاب وعدم قدرتها على تحقيق مطالب الشعب. فالأحزاب السياسية في السودان – مثل غيرها من الدول العالمثالثية والعربية – تحرص على المصالح الشخصية للقيادات ولا تضع مصالح الشعب كأولوية.

وفي السودان لا يوجد حزب جماهيري أو حزب أغلبية. وبالتالي يكون السودان أكثر الدول حاجة للشراكة السياسية. كما أن هذه **الشراكة السياسية مهمة لحالة السودان كدولة متعددة وعالية التنوع ويعاني نظامها السياسي من الاستقطاب الطائفي/الإثني الحاد. وكذلك تزداد أهمية الشراكة السياسية في السودان لإستيعاب المكونات المختلفة في النشاط السياسي وفي توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية.**

فبسبب احتكار السلطة في يد نخبة محدودة – لا تمثل إلا شريحة محدودة من القوى الاجتماعية والسياسية – يؤدي إلى الاحتقان وشعور قطاعات كبيرة بالاستبعاد والإقصاء والتهميش. وهذا ما أدى إلى توترات ونزاعات وصراعات، وأدى في النهاية لاندلاع التمرد والحروب وانفصال الجنوب وأزمة دارفور.

عدم وجود حزب جماهيري في السودان تؤكده نتائج الانتخابات في الديمقراطيات الثلاثة منذ الاستقلال وحتى آخر حكومة ديمقراطية انقلب عليها النظام الحاكم (الحالي) – الحركة الإسلامية. وفي ما يلي توضح هذه الجداول نتائج هذه الانتخابات لتجربة ديمقراطية حقيقية (حرة وشفافة).

تعد الانتخابات التي أجريت في نوفمبر ١٩٥٣ أول انتخابات برلمانية في السودان. فكونت لجنة بنص المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي و تقرير المصير للسودان لعام ١٩٥٣ على تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء يتم اختيارهم من مصر، و المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، و الهند.

يوضح الجدول التالي الأحزاب المشاركة في الانتخابات (إبريل ١٩٥٣) وعدد المقاعد التي احتلها كل منهم في مجلس النواب:

الحزب	عدد الفائزين	ملاحظات
الحزب الوطني الاتحادي	51	ثلاثة مقاعد في دائرة الخريجين
حزب الأمة	22	مقعد واحد في دوائر الخريجين
مستقلون جنوبيون	4	
الحزب الجمهوري الاشتراكي	3	
تحالف الجنوب السياسي	3	
الجبهة المعادية للاستعمار	1	
المجموع	**97**	

مجلس الشيوخ:

الحزب	بالانتخاب	بالتعيين	المجموع
الحزب الوطني الاتحادي	22	10	32
حزب الأمة	3	4	7
مستقلون جنوبيون	3	1	4
الحزب الجمهوري الاشتراكي	-	1	1
تحالف الجنوب السياسي	3	1	4
الجبهة المعادية للاستعمار	1	2	3
المجموع	**32**	**18**	**51**

الانتخابات البرلمانية الثانية ١٩٥٨

أجري الإحصاء السكاني في السودان عام ١٩٥٦، وعلى ضوء نتيجة ذلك الإحصاء الذي بلغ فيه سكان السودان ١٠٢٧٥٦٥٥ نسمة تمَّ تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ١٧٣ في الوقت الذي ألغيت فيه دوائر الخريجين التي منح بموجبها الخريجون عدد خمسة مقاعد في انتخابات ١٩٥٣م. و يلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية قد زاد عما كان عليه في أول انتخابات برلمانية لعام ١٩٥٣م. و لم تكن القوى السياسية راضية عن زيادة تقسيم الدوائر الانتخابية في مراكز الثقل الطائفي، بينما أبقت دوائر العاصمة على ما هي عليه.

من ناحية الأحزاب المشاركة فإنه نتيجة للتطور السياسي الذي أحدثته التجربة البرلمانية التي أعقبت انتخابات ١٩٥٣، و الحراك السياسي في الساحة السياسية، اختفت قوى سابقة مثل (حزب الشعب الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار) وظهرت قوى جديدة وهي (حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأحرار.

نال حزب الأمة في هذه الانتخابات عدد (٥٧) دائرة، متفوقاً على غريمه الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي حاز على (١٤) دائرة انتخابية. و بذلك تكون نتيجة انتخابات ١٩٥٨ مفارقة لنتيجة أول انتخابات برلمانية ١٩٥٣م التي حاز فيها الحزب الاتحادي عن طريق الأغلبية البسيطة على أغلبية الدوائر الانتخابية .أما بالنسبة إلى مجموع الأصوات، فنجد أن الحزب الاتحادي قد نال على أكبر نسبة أصوات بلغت (٣٤٠.٤١٠) في مقابل (٣١٠.٠١٩) و يعود السبب إلى عدم الأخذ بنسبة التمثيل السكاني للناخبين، بدلاً عن الصوت الواحد لكل ناخب.

نتائج انتخابات الديمقراطية الثانية (١٩٦٥ – ١٩٦٩):

بعد أن أجلت الانتخابات في المديريات الجنوبية لأسباب أمنية بالقرار الصادر من مجلس السيادة في ١٩٦٥، حيث أجريت لاحقاً في العام ١٩٦٦ جاءت نتائج الانتخابات على النحو الآتي:

الحزب	دوائر إقليمية	مقاعد خريجين	المجموع
حزب الأمة	٨٢	10	٩٢
الحزب الوطني الاتحادي	71	2	73
مستقلون	15	-	15
الحزب الشيوعي السوداني	0	11	11
اتحاد أبناء جبال النوبة	10	-	10
حزب سانو	10	-	10
مؤتمر البجا	10	-	10
جبهة الميثاق الإسلامي	5	2	7
حزب الأحرار الجنوبي	2	-	2
حزب الوحدة	2	-	2
المجموع	**217**	**15**	**232**

لكن شهدت الحكومة الائتلافية التي تشكلت عقب انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥ خلافات سياسية حادة، طرفاها الحزبين التقليدين الاتحادي الديمقراطي و الأمة بشقيه جناح الأمام الهادي وابن أخيه الصادق المهدي. أفضت الخلاف إلى حل الجمعية التأسيسية المنتخبة

عام ١٩٦٥ الأمر الذي أفرغ محتواها الدستوري و التعجيل بإجراء انتخابات برلمانية جديدة كانت نتائجها كما يلي:

عدد الأصوات	الحزب
101	الحزب الاتحادي الديمقراطي
36	حزب الأمة (جناح الصادق المهدي(
30	حزب الأمة (جناح الإمام(
15	حزب سانو
10	جبهة الجنوب
9	مستقلون
5	أمة
3	جبهة الميثاق الإسلامي
3	مؤتمر البجا
2	الحزب الشيوعي السوداني
214	**المجموع**

بعد أن أطاحت بحكم النميري العسكري انتفاضة شعبية في إبريل ١٩٨٥ تولت السلطة حكومة انتقالية مدنية (برئاسة الجزولي دفع الله ممثل النقابات والاتحادات التي قادت الانتفاضة) والتي نظمت انتخابات ديمقراطية عام ١٩٨٦ كانت نتائجها كما يلي:[١٤]

عدد الأصوات	الحزب
100	حزب الأمة
63	الحزب الاتحادي الديمقراطي
28	الجبهة الإسلامية القومية
8	الحزب القومي السوداني
7	حزب سابكو
7	التجمع السياسي لجنوب السودان
6	المستقلون
2	الحزب الشيوعي السوداني
1	حزب الشعب الفيدرالي
1	المؤتمر السوداني الأفريقي
1	مؤتمر البجا

[١٤] المصدر: المفوضية القومية للانتخابات (تاريخ الانتخابات في السودان): أنظر موقع المفوضية على محرك البحث...

0	تضامن قوى الريف
0	حزب البعث العربي الاشتراكي
0	الحزب الوطني الاتحادي
0	حزب الشعب التقدمي
0	الأمة أنصار الإمام
224	**المجموع**

الملاحظة العامة التي يمكن استنتاجها من نتائج الانتخابات البرلمانية في السودان منذ الاستقلال هي أنه في كل هذه الانتخابات التي جرت على أساس ديمقراطي (حتى آخر تجربة ديمقراطية في ثمانينات القرن العشرين) لم يحقق حزب واحد الأغلبية المطلوبة في البرلمان لتشكيل حكومة. وهنا تتضح أحد العوامل التي تستوجب الشراكة السياسية.

إذن، في التحليل النهائي، يتضح أن عدم توافر مبدأ الشراكة السياسية في السودان هو المسؤول عن الأزمة السياسية في السودان وفشل الأحزاب السياسية وأدى إلى الانقلابات العسكرية، والتي عملت على تقويض الديمقراطية واستدامة الصراع.

واقع الأحزاب السياسية السودانية في فترة حكم الإنقاذ (الحركة الإسلامية):

من المسلمات أن الأحزاب السياسية هي جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع. لذلك لا يمكن دراسة أو تحليل بنية هذه الأحزاب بمعزل عن طبيعة المجتمع السوداني. فمعظم الأحزاب القديمة والكبيرة – جماهيريا – والتي أُصطلح على تسميتها في السودان بـ "الأحزاب التقليدية" هي أحزاب طائفية. فالحزبين الكبيرين الذين قادا السودان للإستقلال هما حزبا الأمة والإتحادي الديمقراطي. الأول امتداد للمهدية (في نهاية القرن التاسع عشر) وقوامه طائفة الأنصار المهدويين؛ والآخر يقوم على طائفة الختمية (طريقة صوفية). وقد تبلورت هاتان الطائفتان في حزبين سياسيين في منتصف أربعينات القرن العشرين. وتكمن المشكلة الأساسية في هذه الأحزاب في أنها:

١. لم تستطع أن تطور نفسها وتواكب الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية – أي أنها جامدة في الفكر وفي الهياكل وتفتقر للمرونة والقدرة على التكيف؛

٢. لم تطبق الديمقراطية في داخلها – بمعنى غياب المؤسسية في صناعة واتخاذ القرار وفي اختيار أجهزة الحزب وكوادرها القيادية، وتجديد القيادة (زعيمها يقود الحزب منذ أربعة عقود وحتى الآن)؛

٣. وتبعا لذلك أنها لا ينطبق عليها المفهوم العلمي الدقيق لكلمة "حزب". فهي أقرب للجماعة أو الطائفة؛ بل هي تعبير عن – وامتداد – للنظام البطرياركي (patriarchy) الذي يتسم به المجتمع السوداني.

بما أنها – أي الأحزاب التقليدية – كانت تتمتع برصيد جماهيري كبير وتكتسح الانتخابات فقد شوّهت العملية السياسية (شكل وطبيعة المشاركة والممارسة السياسية)، كما أثّرت سلباً على السلوك السياسي للفرد والمؤسسات على حد سواء. فالسلوك الانتخابي للفرد متأثر ومحكوم بانتمائه لزعيم الطائفة الدينية وليس عن وعي وإدراك بالموقف، وبالتالي تراكمت ثقافة سياسية سالبة في السودان أفرزت ديمقراطية غير حقيقية؛ بينما اتجهت الأحزاب لوضع فشلها على شماعة تدخل الجيش في السلطة وأنها لم تجد الفرصة الكافية. وأصبحت لدينا ظاهرة يمكن وصفها بأنها "تسييس القبيلة في المناطق الريفية وقبلنة (tribalization) السياسة في المناطق الحضرية."[١٥]

ظهرت في وقت لاحق، لتلك الأحزاب، أحزاب أخرى – ينطبق عليه مفهوم الحزب – مثل الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي. غير أن الأول – بتوجهه العلماني، والثاني – بخطابه العروبي – أفقدهما السند الشعبي اللازم في مجتمع متديَن من ناحية، وتشكِّل فيه "الأفريقانية" (ببعدها الإثني/الثقافي) حضورا كبيراًمن ناحية ثانية. ومع غياب حزب وسط يجمع بين هذا وذاك صعدت الحركة الإسلامية جماهيريا ونخبوياً.

ترتب على ذلك أن المشهد السياسي السوداني منذ الاستقلال اتسم بالآتي:

أ- عدم وجود أحزاب سياسية جماهيرية حديثة تتجاوز الانتماءات والولاءات الضيقة لتذويب القبلية والطائفية – مثلما ما نجح في ذلك حزب المؤتمر الهندي.

[١٥] Abdu Mukhtar Musa, "**Electoral Systems and Political Behaviour: Challenges Facing Democratization in the Sudan**", a paper presented at the Sudan's Studies Association Conference, no. 29, on: "Sudan's Elections and the Referendum: Choices, Last Chances, A Time for Change?," May 28 – 30, 2010, Purdue University, West Lafayette, Indiana, USA.

ب–غياب الإعلام القومي والخطاب القومي – الذي يساعد على تذويب تلك الانتماءات في بوتقة انصهار قومية واحدة – مثلما نجحت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية رغم التنوع الذي أصبح نقمة في السودان.

ت–مقروناً مع ذلك عدم وجود النخبة المتجردة والواعية التي تملك رؤية شاملة للتنمية تحقق العدالة مما دفع المواطن إلى الاحتماء مرة أخرى بالعشيرة والقبيلة ككيان يعبّر عن الهوية ويحقق الذات ويحمي المصالح.

ث–أسهمت هذه الأحزاب في أكبر مشكلتين تواجهان الدولة العالمثالثية – المشروعية والهوية، وذلك من خلال تغييبها للديمقراطية الحقيقية في داخلها من ناحية، وتكريس الطائفية والقبلية والجهوية من ناحية أخرى، فأثرت سلبا – ضمن عوامل أخرى – في عملية بناء الهوية الوطنية.

هذا المشهد السياسي كان جامدا على مستوى النخب والأحزاب الكبيرة التي لها تأثير على الحركة السياسية في المجتمع. غير أن هذا المشهد السياسي لم يكن متناغماً مع المشهد الاجتماعي. فالمجتمع السوداني مجتمع – رغم فقره وتخلفه – مجتمع منفتح ومتفاعل مع المتغيرات التي من حوله، وهي متغيرات فرضتها العولمة؛ وأكثر شرائح المجتمع تفاعلاً مع هذه المتغيرات هي الشباب والذي يشكل نسبة كبيرة في المجتمع السوداني – أكثر من ٤٥% بحسب الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٩م.

كما تكمن مشكلة الأحزاب السودانية التقليدية في أنها لم تستوعب ديناميكيات التغيير واتجاهات التغيير فأصبحت دون طموح الجيل الجديد. وقد اتضح ذلك من الصراع بين الشباب والحرس القديم في هذه الأحزاب. كما تمثل أيضاً في الانشقاقات. فمثلاً حزب الأمة – أكبر الأحزاب في تاريخ السودان – انشق، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى أكثر من ست أحزاب هي: حزب الأمة القومي (بقيادة الصادق المهدي)، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد (مبارك الفاضل المهدي) وحزب الأمة القيادة الجماعية (متحالف مع المؤتمر الوطني – بقيادة د. الصادق الهادي المهدي الذي أصبح في التشكيل الجديد لحكومة البشير المنتخبة مستشار للرئيس ضمن أربعة عشر مستشاراً)، وحزب الأمة التيار العام بقيادة د. آدم موسى مادبو الذي كان في السابق نائب رئيس حزب الأمة القومي، وحزب الأمة تيار الانتفاضة الذي تيار

الانتفاضة الذي تشكل قبيل الانتخابات كرد فعل للانشقاقات بقيادة المحامي محمد أحمد عبد القادر الأرباب وحزب الأمة الفيدرالي، وحزب الأمة الوطني. كذلك انشق الحزب الآخر الكبير، الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى بضعة أحزاب بينما احتفظ التيار الرئيسي في الحزب بقيادة محمد عثمان الميرغني باسم "الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل" وانشق تيار باسم "الحزب الوطني الاتحادي" بقيادة د. جلال يوسف الدقير المتحالف مع حكومة الانقاذ حيث كان وزيرا للصناعة ضمن ما كان يُعرف بـ "حكومة الوحدة الوطنية" بعد اتفاق نيفاشا وهي حكومة انتهت بانتخابات إبريل/نيسان ٢٠١٠.

هذه الانشقاقات شملت حتى الأحزاب العقائدية حيث انشق الحزب الشيوعي حيث انشق منه تيار تحت اسم (حق) ويعني حركة القوة الجديدة بقيادة الحاج وراق والخاتم عدلان. وكذلك حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي انشق عنه الترابي في عام ٢٠٠٠ (بعد المفاصلة التي حدثت في نهاية عام ١٩٩٩) وشكل حزب جديد هو حزب المؤتمر الشعبي. كما طالت الانشقاقات حزب الجنوب (الشريك الحاكم) حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي انشق عنه د. لام أكول، وزير الخارجية الأسبق، وشكّل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان/التغيير الديمقراطي (SPLM/DC) وسط اتهامات من بعض النخب الجنوبية لحزب المؤتمر الوطني بأنه وراء هذا الانشقاق لإضعاف الحركة الشعبية.[١٦]

صحيح أن هذه الانشقاقات التي حدثت في داخل الأحزاب السياسية (intra-party schisms) لم يقدها شباب، إلا أن جمود الفكر في هذه الأحزاب وغياب الرؤية المستوعبة لمعطيات الواقع وافتقارها للقدرة على التكيف جعلها تفقد البوصلة وتخسر كثيرا من أنصارها وسط الشباب والمرأة الذين توزعوا بين مَن تخلوا عن انتماءاتهم واستسلموا للاحباط، ومَن التحقوا بأحزاب عقائدية – خاصة الجبهة الإسلامية القومية (حزب الحركة الإسلامية) في نسختها الجديدة "المؤتمر الوطني". فمثلاً بعد اتفاقية السلام انشق أحد قيادات حزب الأمة البارزين في الحزب في إقليم كردفان عن الحزب ومعه (١٠٠) من كوادر الحزب في الإقليم وهو محمد علي المرضي، وهو محامي عمل حاكما لولاية كردفان في ثمانينات القرن العشرين

[١٦] للمزيد من التفاصيل حول الحركة الإسلامية في السودان أنظر: عبده مختار موسى، "تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات"، المصدر السابق، ص ١٥٣.

ثم وزيرا للعدل في حكومة المؤتمر الوطني بعد انضمامه له بعد اتفاقية السلام. وفي يوليو/تموز ٢٠١٠ انسلخت مجموعة من حزبي الأمة – القيادة الجماعية والإصلاح والتنمية – في جنوب كردفان وأعلنت انضمامها إلى الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، بينما كان رد فعل حزب الأمة أن انشقاق البعض لن يؤثر في مسيرة الحزب. غير أن ممثلة المجموعة من الحزب، نازك الجيلي، أشارت إلى "أن المجموعة انضمت للمؤتمر الوطني لما حققه من سلام وانجازات تنموية وتطوير هياكل الدولة ومستوياتها ومؤسساتها ودعوته المستمرة إلى وحدة الصف الوطني."[١٧]

وحسب تقييم بعض المراقبين لمسيرة الحزب الاتحادي الديمقراطي وما آل إليه حاله من ضعف ووهن وانسلاخات وانشقاقات فهناك من يرى أنَ من أهم الأسباب وأولها في ضعف وتدهور هذا الحزب على سبيل المثال لا الحصر: هو الفراغ الذى حدث بين القيادة والقواعد، إبان معارضة هذا الحزب للإنقاذ منذ ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م توقيع إتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى غدرت فيها الحركة بتجمع المعارضة برئاسة مولانا الميرغنى، كما فعل بالمثل المؤتمر الوطنى بمعارضة الداخل وعلى رأسها حزب الأمة القومى برئاسة الإمام الصادق المهدى. هذا إضافة لعدم إدارة الحزب ديمقراطياً حسب مؤسسات الحزب الداخلية، حيث أن الحزب لم يعقد المؤتمر العام للحزب منذ فترة طويلة.

أما السبب الثانى فهو أنَ بعض قيادات هذا الحزب فضلت مصلحتها الشخصية الضيقة على مصلحة الحزب الكبير، فقررت المشاركة فى السلطة مع المؤتمر الوطنى. وثالث الأسباب هو أنَ بعض الأسر والتى كان لها القدح المعلى فى تأسيس هذا الحزب، وجدت نفسها بعيدة عن دائرة إتخاذ القرار، مما حدا ببعض أفرادها أن يعملوا على تكوين أحزاب بنفس إسم الحزب، ولكن من غير تأثير يذكر على الساحة السياسية، ورابع الأسباب هو السياسة التى إنتهجها المؤتمر الوطنى فى تفتيت الأحزاب الكبيرة والعريقة لكيلا لا تشكل له هاجساً وتهدد بقاؤه فى السلطة كما أنه عمل على إستقطاب بعض الأفراد والذين لهم أوزانهم الأكاديمية والإجتماعية والدينية، وخامسها، هو عدم تنسيق وتضافر جهود هولاء العلماء والمثقفين والمستنيرين من قواعد الحزب لمعالجة القصور وانعدام الديمقراطية داخل الحزب ،حتى ينطلق الحزب إلى رحابٍ

[١٧] قناة العالم الفضائية، ٢٠١٠/٧/٢٣.

أوسع ويقود حركة الديمقراطية والحرية ودولة المؤسسات وسيادة حكم القانون. وقد وصف أحد المراقبين ما يحدث في الحزب الاتحادي الديمقراطي بأنه "كان يمارس نوعاً من الفوضى".[١٨]

لقد سجلت الأحزاب التقليدية الكبيرة في السودان تاريخا من الضعف والتراجع ثم الانشقاق. وأصبحت تعاني من أزمات في داخلها أكثر من تحديات الخارج – المتغيرات على الساحة السياسية والاجتماعية السودانية. ولذلك يمكن استنباط أحكام من هذا الواقع الحزبي بالقول إن الحزب الذي لا يطبق الديمقراطية في داخله ويبني مؤسساتية ويراجع برامجه وفق مقتضيات المرحلة ومستجدات العصر لا يمكنه أن يحافظ على سنده الشعبي وقدرته على التنافس أو يبقى على قيد الحياة السياسية.

وعلى العكس من تلك الأحزاب التقليدية فإن حزب الجبهة القومية الإسلامية (المؤتمر الوطني حالياً) قد سجل تطورا وتصاعدا في معترك الحياة السياسية السودانية – بغض النظر عن استيلائه على السلطة بالقوة في عام ١٩٨٩. فمن مميزات الحركة الإسلامية السودانية أنها ليست منغلقة أو جامدة، فهي تتمتع بديناميكية عالية وقدرة على التكيف مع المتغيرات وقدرة استيعابية للأزمات وامتصاصية للصدمات؛ وقدرة على الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تكتيك سلسل دون أن تفقد بوصلتها السياسية أو خطها الفكري أو مسارها الاستراتيجي. فقد تعاملت مع قضايا العصر بانفتاح مرن واستوعبت مستجدات الحداثة بذكاء. وتميزت بأنها تعاملت مع قضية المرأة برؤية عصرية، وأعطت للمرأة مساحة واسعة للتحرك وحرية النشاط التنظيمي والترقي في العمل الحركي والسياسي والاجتماعي فأصبحت المرأة في إطار الحركة الإسلامية ناشطة سياسياً واجتماعياً بصورة لم تختلف في شكلها – وليس في محتواها – عن الحركات التقدمية أو الاتجاهات الراديكالية الحديثة. وكذلك تعاملت الحركة مع النشاط الاقتصادي برؤية ليبرالية لكن في إطار الضوابط الإسلامية. وكذلك قدمت إطاراً جاذباً للشباب والطلاب فاستوعبت عضوية من العناصر الأكثر حيوية المكونة لمنظمات المجتمع المدني. فبينما كانت تركز الأحزاب الأخرى في تتبع أخطاء وسلبيات الحركة الإسلامية كانت الحركة تعمل على تجنيد المزيد من الكوادر واستقطاب مختلف الفئات والقطاعات، فتغلغلت في المجتمع السوداني وباتت قابضة بشدة على

[١٨] مصطفى عبد العزيز البطل، "دفاتر الديمقراطية البرلمانية الثالثة"، مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم: ٢٠١٥/٩/٨، ص ٧.

مفاصله.[١٩] غير أنه أيضا تعرض لانشقاق حيث انشق الحزب في عام ١٩٩٩ عندما أطاحت (مذكرة العشرة) بزعيم الحزب الشيخ الدكتور/ حسن عبد الله الترابي وأسس حزب "المؤتمر الشعبي". ثم حدث انشقاق أخر في عام ٢٠١٣ عندما انشقت مجموعة تنادي بالإصلاح بقيادة القيادي الإسلامي د. غازي صلاح الدين حيث أسست حزب جديد هو حزب "الإصلاح الآن". وهكذا حتى أقوى الأحزاب تعرض لانشقاق. فكيف تتم شراكة سياسية بين أحزاب هي نفسها منقسمة على نفسها وتعاني من انعدام الديمقراطية والمؤسسية والشفافية وعدم قبول النقد (الذاتي) وعدم قبول الدعوة للإصلاح. كيف تقبل مثل هذه العقيلة بتيارات أخرى وتدخل معها في تحالفات وشراكة من أجل استقرار النظام السياسي واستدامة الديمقراطية؟ (وفاقد الشئ لا يعطيه)..

خاتمـــــة:

تخلص الورقة إلى الملاحظات التالية:

أولاً: النظام السياسي الديمقراطي (الحزبي/البرلماني) في السودان من أكثر الأنظمة حاجة للإئتلاف لعدم وجود حزب جماهيري يحصل على الأغلبية بحسب نتائج الانتخابات التي جرت في الفترات الديمقرطية الثلاث.

ثانياً: يحتاج الواقع السياسي في السودان إلى شراكة سياسية لتمثيل أكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع السوداني العالي التعدد والمتنوع الاثنيات. وذلك لأن هذا المجتمع السوداني وبحكم طبيعة تكوينه الإثني المتعدد يحتاج لشراكة تحقق قسمة السلطة والثروة بين مختلف قومياته بعدالة، ويا حبذا لو تم ذلك في إطار صيغة من الديمقراطية التوافقية.

ثالثاً: تفتقر العقلية السياسية السودانية إلى ثقافة الشراكة والمشاركة وإلى ثقافة التنازل والتوافق والعمل الجماعي المشترك وتنزع إلى الفردانية وحب السلطة والسيطرة والقيادة والأنانية. كما تفتقر الشخصية السودانية والعقلية السياسية السودانية إلى ثقافة قبول الآخر وإلى روح المشاركة وروح الفريق (team work) ويبرز الأختلاف في الرأي والاختلاف إلى درجة الانشقاق حتى في في

[١٩] عبده مختار، **تجربة الحركة الإسلامية في الحكم**، المصدر السابق، ص ١٦٨.

إطار النسق الآيديولوجي الواحد. وقد أثبتت ذلك التجارب الحزبية المختلفة التي أشارت إليها الورقة كما يؤكد ذلك الانشقاقات الكثيرة التي وسمت حركات دارفور المتمردة (أكثر من ٣٠ حركة) رغم وحدة الهدف والقضية والمصلحة ووحدة (العدو أو الخصم – إن جاز التعبير).

رابعاً: تفتقر العقلية السياسية السودانية (وكذا الشخصية السودانية بصورة عامة) بالافتقار إلى "المرونة" وتفتقر إلى القدرة على التكيف والحكمة؛ فهي شخصية انفعالية وذاتية وتتعامل برد الفعل أكثر من المبادرة. ترتبط بهذه النقطة والنقطة السابقة بالتركيبة النفسية/الاجتماعية للشخصية السودانية فهي وليدة وربيبة مجتمع أبوي Patriarchy ينزع إلى التسلط authoritative واحتكار القرار.

خامساً: الشخصية السودانية تغرق في التفاصيل الصغيرة ويسيطر عليها ما هو لحظي وآني وتكتيكي ومرحلي وتفتقر إلى الصبر والنفس الطويل، تستعجل النتائج وتقفز فوق المراحل، ويعوزها النظر للمستقبل وبالتالي التخطيط الاستراتيجي. وقد انعكست هذه التركيبة النفسية على السلوك السياسي وكان نتاج ذلك – جزئياً – فشل التحالفات وغياب الشراكة السياسية.

ما هو الحل؟

يكمن الحل في إعادة صياغة الشخصية السودانية. وإعادة تشكيل العقل السياسي السوداني. ولا يتم ذلك إلا بمنهج مزدوج تربوي/إعلامي بالتركيز على النشء بغية تأسيس عقلية سياسية جديدة تتسم بالمرونة وقبول الآخر والانفتاح والقدرة على التكيف والبعد عن التعصب والأنانية. هذا يعني التركيز على غرس هذه القيم في نفس الأطفال بالتربية وبالتالي تعني التركيز على أجيال المستقبل. وهذا الحل يحتاج إلى اجتهاد وجهود مكثفة وممنهجة تقوم على دراسات علمية وتحتاج إلى الكثير من الصبر لأن التغيير في السلوك والثقافة ونمط التفكير يحتاج إلى فترة طويلة.

هذا يعني استهداف عقل الانسان السوداني منذ الطفولة. فتغيير السلوك يحتاج إلى تغيير الثقافة، وهذه تعتمد على التنشئة. وهذه تعتمد على التأثير في التصورات والإدراك. وهذا يعتمد على توظيف وسائل وأدوات أخرى مثل التعليم ووسائل الإعلام. ويمكن التعبير عن ذلك في الشكل الآتي:

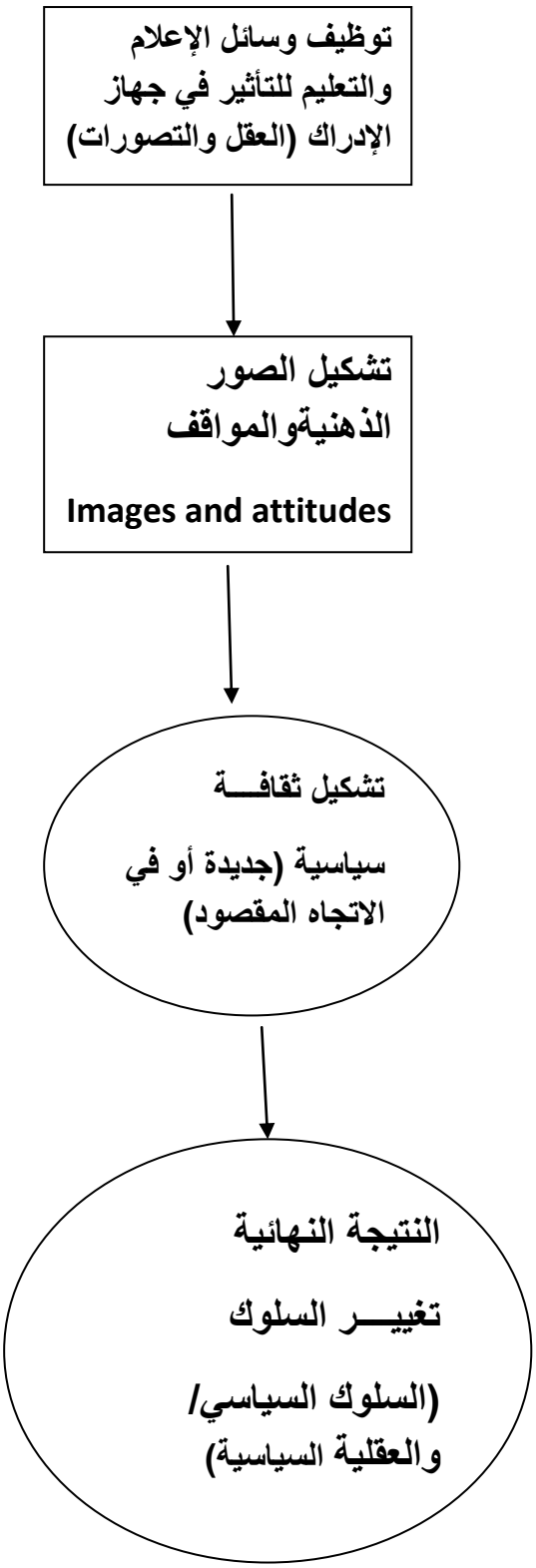
توظيف وسائل الإعلام والتعليم للتأثير في جهاز الإدراك (العقل والتصورات)
تشكيل الصور الذهنيةوالمواقف
Images and attitudes
تشكيل ثقافـــة سياسية (جديدة أو في الاتجاه المقصود)
النتيجة النهائية
تغييـــر السلوك
(السلوك السياسي/ والعقلية السياسية)